S/PV.7601

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٠١

الأربعاء، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيرموديث	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	إسبانيا	السيد غونزاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنيس
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينيو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد بيرتو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي السابع والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2015/940)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1600601 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي السابع والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2015/940)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة عايشاتو ميندادو سليمان، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/940، التي تتضمن التقرير المرحلي السابع والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ميندادو.

السيدة ميندادو (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإحاطة المجلس اليوم بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في كوت ديفوار (S/2015/940) وأن أطلعه على التطورات الرئيسية مؤخرا في البلد، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والتحديات التي ما زال يتعين معالجتها.

منذ آخر مرة قدمت إحاطة إعلامية للمجلس (انظر S/PV.7459)، تصدت كوت ديفوار لتحد كبير – هو إجراء الانتخابات الرئاسية. صوت شعب كوت ديفوار في سلام وأعاد انتخاب الرئيس الحسن واتارا لفترة ولاية ثانية. منح التصويت، الذي جرى في جو من الهدوء، شعب كوت ديفوار الفرصة لطي صفحة الأزمة السياسية السابقة بشكل نهائي، وبدء فصل جديد في تاريخ البلد وتوطيد التقدم الذي أحرزه نحو تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. وعلى الرغم من انسحاب ثلاثة مرشحين واعتقال واحتجاز عدة أشخاص لتنظيم تجمعات وتظاهرات سياسية غير مأذون بها، فقد برهنت السلطات الوطنية، بما في ذلك قوات الأمن، أنها قادرة على تولي مسؤولية تنظيم وحماية عملية التصويت. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد مرة أخرى بالجهود التي بذلتها اللجنة الانتخابية المستقلة لضمان إجراء الانتخابات دون أي مشاكل كبيرة، وأن أشكر جميع شركاء كوت ديفوار على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف على الدعم التقني والمالي واللوجستي.

في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، استأنفت الحكومة وأحزاب المعارضة، من خلال المساعي الحميدة التي بذلتها، حوارا مثمرا ساعد على كفالة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالحكومة على ما بذلته من جهود في الاستجابة لمطالب المعارضة قبل الانتخابات. لقد مكننا تنفيذ ولاية البعثة والمساعي الحميدة التي بذلتها من خلال منتديات مكرسة من إشراك المجتمع المدني والزعماء الدينيين والقادة التقليديين والمحليين ومجموعات الشباب والرابطات النسائية في العمل بلا كلل من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات رئاسية حرة وديمقراطية.

إن كوت ديفوار هي الآن ثاني أكبر اقتصاد في غرب أفريقيا، مما يمثل انتعاشاً ملحوظاً. ومن المأمول الآن أن يتمتع

شعب كوت ديفوار تمتعاً كاملاً بفوائد النمو الاقتصادي. غير أن المصالحة الوطنية لا تواكب ما تحقق من انتعاش اقتصادي. وفي هذا الصدد، أرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس واتارا والذي أشار فيه إلى تصميمه على أن يجعل المصالحة الوطنية أولوية من أولويات فترة ولايته الثانية. ودونما إضاعة للوقت، بدأ الرئيس واتارا في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بالتشاور في الموضوع مع اللجنة التنفيذية لغرفة الملوك والزعماء التقليديين في كوت ديفوار، واجتمع مع الزعماء الدينيين وممثلي اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا في كوت ديفوار. وعلاوة على هذه المشاورات، منح الرئيس واتارا عفواً رئاسياً إلى ٣ ١٠٠ سجين، بمن في ذلك بعض من شاركوا في الأزمة التي أعقبت الانتخابات.

ولا يزال التقدم المحرز بطيئاً في مقاضاة المرتكبين المزعومين للجرائم المقترفة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وأحث الحكومة على استكمال التحقيق في الخلية الخاصة المعنية بالتحقيق والبحث من أجل تهيئة الظروف للملاحقة القضائية لجميع الذين يزعم أنهم ارتكبوا اعتداءات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بغض النظر عن انتمائهم السياسي.

وقد لاحظت زيادة مشاركة المرأة في المنتديات والحلقات الدراسية العامة، سواء بصفتهن ممثلات لأحزابهن السياسية أو من أجل التعبير عن شواغلهن بشأن المسائل التي تهم المصلحة الوطنية. ويبشر هذا الاتجاه بالخير من أجل زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة وفي نهاية المطاف في مواقع صنع القرار. وأنوه بنيّة الحكومة جعل تمكين المرأة أولوية من الأولويات خلال الفترة الثانية لولاية الرئيس. وقد بُذل الكثير من الجهد في الوقاية من العنف الجنسي والجنساني وتقديم الدعم للضحايا، ولكن مقاضاة الجناة المشتبه فيهم لا تزال خجولة. إن تعزيز النظام القضائي لمعالجة هذه الحالات على الوجه المطلوب في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية إذا كانت هنالك نية لردع هذا السلوك بشكل نهائي.

لقد كان ضمان الأمن في جميع أنحاء الإقليم الوطني خلال العملية الانتخابية اختباراً لقوات الأمن الإيفوارية. وعلى الرغم من بعض أوجه القصور، فقد تصدت الشرطة الوطنية والدرك والقوات المسلحة للتحدي. وللمحافظة على هذا الزخم، فمن المهم تعميم القانون المتعلق بتنظيم قطاع الدفاع والقوات المسلحة لكوت ديفوار، الذي اعتمده المجلس الوطني في ٩ آذار/مارس. وهذا التشريع خطوة هامة نحو تطوير القطاع الأمني، ولا سيما التأهيل المهني للجيش وإخضاعه للمساءلة. وعلاوة على ذلك، يجب الحفاظ على الجهود الرامية إلى الحد تدريجياً من الفجوة بين الجنسين واستعادة ثقة السكان.

وقد أكملت حكومة كوت ديفوار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما كان مخططاً. ومع ذلك، سيكون الدعم المستمر الذي تتلقاه كوت ديفوار من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف ضرورياً من أجل دعم برامج إعادة استيعاب المقاتلين للحالات المتبقية من المحاربين، بهدف ترجمة إعادة الاستيعاب إلى إدماج طويل الأجل.

ولا تزال الحالة الأمنية في كوت ديفوار مستقرة، مع بقاء الجرائم العنيفة في اتجاه نحو الانخفاض منذ أصدر الأمين العام تقريره الأخير (S/2015/320). وخلال فترة الانتخابات، لم يتم الإبلاغ عن أية حوادث أمنية خطيرة سواء من قبل السكان أو المرشحين. ومع ذلك، فأعمال السطو المسلح واللصوصية، فضلاً عن التهديد بالهجمات الإرهابية، لا تزال تمثل تحدياً. وقد دفع هجوم تبنّته جماعة أنصار الدين الإرهابية في جنوب مالي، بالقرب من الحدود مع كوت ديفوار، بالحكومة إلى نشر قوات الأمن على طول الحدود مع مالي. وفي هذا الصدد، نشرت الأمم المتحدة في كوت ديفوار قوة الرد السريع التابعة لها في حزيران/يونيه وتموز/يوليه لدعم العملية العسكرية التي تقوم بها القوات الجمهورية لكوت ديفوار على طول الحدود.

ولا تزال التهديدات بهجمات عبر الحدود قائمة، ولا سيما على طول الحدود مع ليبريا، حيث أسفر آخر هجوم

على مركزين للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في ٢ كانون الأول/ديسمبر عن مقتل سبعة جنود من القوات الجمهورية لكوت ديفوار وإصابة أربعة مهاجمين، وعلى طول الحدود مع غانا، حيث أدى هجوم على مركز للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر إلى اعتقال اثنين دون وقوع إصابات. وتزداد قدرة الحكومة الإيفوارية على التصدي للتهديدات الأمنية المباشرة والكامنة، الداخلية منها والخارجية على حد سواء. غير أن فعاليتها ترهّت بالتزويد الكافي للشرطة وقوات الأمن والجيش بالمعدات والموارد.

ولا تزال الحدود البرية بين كوت ديفوار وليبريا مغلقة على سبيل الاحتياط ضد مرض فيروس إيبولا، ولكن تبادل المعلومات بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مستمر. كما فُتحت الممرات الإنسانية في ١٨ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ للسماح بالعودة الطوعية للاجئين الإيفواريين من ليبريا، بتيسير من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد شهد الممثل الخاص للأمين العام في ليبريا، السيد ظريف، وشهدتُ مغادرة اللاجئين ووصولهم في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وعملاً بالقرار ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، يبلغ القوام المأذون به للعنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٥ ٤٣٧ وقوام عنصر الشرطة ١ ٥٠٠. ومع الأخذ في الاعتبار الإجراء الناجح للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥، وتحسّن الحالة الأمنية على أرض الواقع وزيادة قدرة حكومة كوت ديفوار على كفالة الأمن في البلد، فإن عملية الأمم المتحدة مستعدة لتنفيذ أحكام الفقرة ٦٥ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/2014/342). وسيستتبع ذلك تخفيضاً إضافياً لقوة عملية الأمم المتحدة إلى أقل بقليل من ٤ ٠٠٠ فرد بحلول ٣١ آذار/مارس. وسينشر فريق للاستعراض الاستراتيجي في شباط/فبراير من أجل وضع توصيات بشأن مواصلة تقليص عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في عملية الأمم المتحدة، ومستقبل البعثة، على النحو الذي طلبه المجلس.

ولا تزال التحديات قائمة في كوت ديفوار، بصرف النظر عن الإجراء الناجح للانتخابات الرئاسية وتحسين الحالة الأمنية في الميدان. وإن عملية المصالحة الوطنية الجارية؛ وتعزيز قطاع الأمن، ولا سيما إصلاح الجيش والشرطة؛ وإعادة الاستيعاب والإدماج المستدامتان للمقاتلين السابقين؛ والتحسينات في حالة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية كلها تحديات رئيسية تواجه كوت ديفوار على مسار الاستقرار الدائم، وكذلك إجراء الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر. وسيتعيّن على المؤسسات الإيفوارية تولّي المهمة المعقدة المتمثلة في تنظيم وتأمين العملية الانتخابية التي تنطوي على مئات من المرشحين في جميع أنحاء البلد. وهذه الانتخابات حاسمة، وينبغي أن تشمل كامل الطيف السياسي في كوت ديفوار، كما أنها ستكون فرصة للمعارضة للمشاركة وضمان مقاعد في المجلس الوطني في سياق ديمقراطية نابضة بالحياة.

وفي جميع هذه المسائل، لا يزال الدعم المشترك المقدّم من مجلس الأمن والدول الأعضاء والشركاء الدوليين والإقليميين ومنظومة الأمم المتحدة أساسياً في قدرة كوت ديفوار على استكمال جميع هذه العمليات دون تأخير. وأشكر مجلس الأمن مرة أخرى على دعمه القيم لتنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة ميندودو على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بوا – كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، سيدي، أن أكرر الإعراب عن تهاني حكومة بلدي بمناسبة انتخاب بلدكم عضوا غير دائم بمجلس الأمن،وكذلك على أول شهر لكم في المجلس وعلى توليكم

رئاسته. وإنه لمن دواعي سروري الشديد أن ألاحظ أن بلدكم يرأس حاليا اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، بشأن كوت ديفوار. وإنني مسرور بهذا التعيين وأؤكد لكم تعاون بلدي الكامل لضمان نجاح المهمة التي أسندها المجلس إليكم للتو. وأغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن إعجابنا الكبير بشيلي والسفير كريستيان باروس ميليت الذي ترأس بشكل جدير بالإعجاب عمل اللجنة خلال السنوات الأخيرة.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص شكري للأمين العام وممثلته الخاصة، السيدة عايشاتو مينداودو، وفريقها على عملهم الرائع في التعاون مع السلطات الإيفوارية والقوات الفرنسية في كوت ديفوار. ويحيط وفدي علما بتقرير الأمين العام (S/2015/940).

شهدت الحياة السياسية في كوت ديفوار في عام ٢٠١٥ تنظيم الانتخابات الرئاسية. فقد أجريت الانتخابات في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وبلغت نسبة المشاركة ٥١,٨٦ في المائة. ووفقا للمراقبين الوطنيين والدوليين، فإن الانتخابات كانت حرة وشفافة ونزيهة وشاملة للجميع. وبعد فرز الأصوات، حصل المرشح الحسن واتارا على ٨٣,٨٨ في المائة من أصوات الناخبين، وعلى الفور هنأه بقية المرشحين بروح مؤيدة للنظام الجمهوري وللتنافس الشريف. وعليه، فقد جرت الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار في سياق سياسي سلمي جداً وودي تقريبا، مما يجسد تصميم شعب كوت ديفوار على إدارة ظهره وإلى الأبد للماضي والتركيز على تحقيق التقدم والتنمية. وينبغي أن يعزى هذا النجاح إلى الإيفواريين أنفسهم، وقبل كل شيء إلى الطبقة السياسية والشعب. وهو أيضا ثمرة للتعاون المثالي بين منظومة الأمم المتحدة والقوات الفرنسية والسلطات الإيفوارية. وتعبر حكومة كوت ديفوار من جديد عن امتنانها للقوات الفرنسية وللوكالات والقوات التابعة للأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وقد أعلن رئيس الجمهورية، فخامة السيد الحسن واتارا، أثناء تنصيبه، عن مجالات الإصلاح الرئيسية خلال ولايته هذه التي تمتد إلى خمس سنوات، وشدد على أنه سيركز اهتمامه خلال فترة ولايته الأخيرة هذه على المصالحة الوطنية واعتماد دستور جديد لضمان المساواة بين الجميع والتماسك الوطني والاستقرار المؤسسي. ولتحويل كلماته إلى أفعال، بدأ رئيس الجمهورية مشاورات أولية لهذه الغاية. واجتمع في جو من الانفتاح الكبير، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مع ممثلي الزعماء القبليين الذين كانت مقترحاتهم بالغة الأهمية بالنسبة له وتعهد بأن ينظر فيها بعناية. وبنفس الروح، وفي نفس الوقت، اجتمع أيضا مع اللجنة الوطنية للمصالحة والتعويض للضحايا ومع الزعماء الدينيين، وأثنى على مساهمتهم في الإجراء السلس للانتخابات الرئاسية. وقرر رئيس الدولة، في رسالته إلى الأمة بمناسبة السنة الجديدة، إطلاق سراح حوالي ١٠٠ ٣ سجين، معظمهم ممن احتجز في أعقاب الأزمة التي تلت انتخابات عام ٢٠١١. وبذلك، يكون قد أسهم في الحد من التوتر في المناخ السياسي في البلد.

ويجسد نجاح الانتخابات الرئاسية، مثلها في ذلك مثل السياق الاجتماعي والسياسي الذي جرت فيه، دينامية التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة على العديد من الجبهات، لا سيما المصالحة التي ذكرتها في وقت سابق؛ وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح النظام القضائي وقطاع الأمن. وتم الانتهاء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وذلك تماشيا مع الجدول الزمني المنصوص عليه. وأسفرت تلك العملية عن جمع ٢٧٩ ٣٩ قطعة سلاح، بما في ذلك ٦٢٨ ٣٥ بندقية هجومية ورشاش كلاشنكوف وقنبلة يدوية؛ و ٦٥١ ٣ قذيفة وصاروخا؛ و ٠٠٠ ٢٧٧ ٣ قطعة ذخيرة. وقدم برنامج إعادة الإدماج حتى الآن المساعدة لـ ٥١٤ ٥٧ من المحاربين السابقين من أصل ٠٦٨ ٧٤ مدرجين في قاعدة بيانات عام ٢٠١٢. ويمثل ذلك معدل تنفيذ بنسبة ٩٤ في المائة لهذا المشروع.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، أؤكد على أنه ثمة حاجة إلى مبلغ ٩٥٣ ٧٤٠ ٨٤ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لتمويل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تم تحصيل مبلغ ٩٣٢ ٣٤٦ ٢٠ فرنك منه من الشركاء. ويمثل ذلك ٢٤ في المائة من مجموع الموارد المخصصة لكوت ديفوار. وبالنظر إلى هذه النتائج الملحوظة، جرت الاستعاضة عن الهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بهيكل أكثر مرونة، هو خلية التنسيق وإعادة الإدماج الاجتماعي، في إطار مجلس الأمن الوطني المسؤول عن مساعدة وتوجيه المقاتلين السابقين.

ويجري كذلك، إصلاح قطاع العدل بغرض تيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع، وذلك من جملة أمور، وإنجاز الإجراءات القضائية لمرحلة ما بعد انتهاء الأزمة ومكافحة الإفلات من العقاب وكفالة حماية أكثر فعالية لحقوق الإنسان. وباسم حكومة بلدي، أود أن أشكر الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد الأوروبي على وقوفهم إلى جانبنا في هذا الإصلاح المهم.

وقد أظهرت الإصلاحات التي أجريت في قطاع الأمن، للفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦، بالفعل بوادر واعدة للنجاح. فمن بين ٩٣ إصلاحا كان يتعين تنفيذها، تم إنجاز ٣٤ بحلول أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وهو ما يمثل معدل تنفيذ بنسبة ٣١,٦٢ في المائة. ويجري الآن تنفيذ ٤٤ إصلاحا، وبقيت ١٢ لم يتم البدء فيها بعد. وانخفض مؤشر الأمن على مدى فترة ثلاث سنوات من ٣,٢ إلى ١,١١ في عام ٢٠١٥، مما يمكن كوت ديفوار من تحقيق مستوى مرض من المحتمل أن يكفل استقرارها وتنميتها. وتكرر حكومة بلدي طلبها الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة إلى كوت ديفوار لضمان إمكانية تجهيز قواتنا الدفاعية والأمنية على النحو الواجب لتحسين مراقبة حدودنا، لا سيما في الغرب.

ويقودنا التقدم البارز المُحرز على أرض الواقع، والذي أشرت إليه سابقا، واستعادة الاستقرار إلى التطلع إلى الوقت الذي يمكن فيه رفع بلدي من جدول أعمال مجلس الأمن بموجب الفصل السابع حتى نتمكن، كما قال رئيس الجمهورية في آخر رسالة له إلى الأمة، من أن نستعيد في المستقبل القريب جداً العلاقات التقليدية لبلد يعيش في سلام مع منظمتنا المشتركة.

والمشاركة المعلنة لما يسمى المعارضة الراديكالية في الانتخابات التشريعية المقبلة تؤكد مرة أخرى العودة إلى مناخ سياسي سلمي، وأن الديمقراطية والسلام أصبحا راسخين في كوت ديفوار. ولذلك، ترى حكومة بلدي أن نهاية عام ٢٠١٧، وإذا اقتضت الضرورة عام ٢٠١٨، سيكون موعدا نهائيا مؤاتيا وعمليا تماما لسحب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وبلدي على ثقة بأن فريق الأمم المتحدة القطري، الذي تعززه تجربته على أرض الواقع والمهارات التي اكتسبها، مؤهل تماما، عند الاقتضاء، لمواصلة الأنشطة المتبقية. وفيما يتعلق بشؤون الأمن والدفاع، فإن التعاون المثالي بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار والقوات الدولية مكن الجيش الإيفواري من تعزيز قدراته وكفالة توفير الأمن في البلد.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على امتناني لأعضاء مجلس الأمن وأن أتمنى للجميع سنة جديدة سعيدة في عام ٢٠١٦.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠